

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثنى ١٠ جنيهات

السنة

١٩٥ هـ

الصادر فى يوم الثلاثاء ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٣

الموافق (٧ ديسمبر سنة ٢٠٢١)

العدد

٢٧٥



محتويات العدد

رقم الصفحة

٥-٣	قراران رقما ٣٧١ و ٣٧٢ لسنة ٢٠٢١	{	وزارة التضامن الاجتماعى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى
٧	قرار وزارى رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٢١	{	وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
٢٢	قرار رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٠٢١	:	محافظ الجيزة
٤٣	قرار رقم ٤٣١١ لسنة ٢٠٢١	:	محافظ الشرقية
٦١	قرار رقم ٦٧٧ لسنة ٢٠٢١	:	محافظ الدقهلية
٦٤	قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢١	:	الهيئة العامة للإستعلامات
-	إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح	:	إعلانات مختلفة
-	إعلانات فقد	:	
-	إعلانات مناقصات وممارسات	:	
-	إعلانات بيع وتأجير	:	
-	حجوزات - بيوع إدارية	:	

قرارات

وزارة التضامن الاجتماعى

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

قرار رقم ٣٧١ لسنة ٢٠٢١

صادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨

وزير التضامن الاجتماعى

رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى الهيئة
العامة لبنك ناصر الاجتماعى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التضامن الاجتماعى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ بتفويض وزير التضامن

الاجتماعى فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ؛

وعلى مذكرة قطاع الشؤون القانونية بالهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

المؤرخة فى ٢٠٢١/٨/٤ بشأن التعدى الواقع على المحل الكائن بالدور الأرضى

بالعقار المملوك للبنك رقم ٧٩ شارع بدر الدين الوقائى قسم الخليفة محافظة القاهرة

والتعدى عليه من السيدة / سهير محمد محمد وغير ؛

وعلى قائمة الشهر رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ شهر عقارى جنوب القاهرة ؛

قـــــرر :**(المادة الأولى)**

يزال بالقوة الجبرية التعدى الحاصل على المحل الكائن بالدور الأرضى بالعقار المملوك للبنك رقم ٧٩ شارع بدر الدين الوقائى قسم الخليفة محافظة القاهرة والمتعدى عليه من السيدة / سهير محمد محمد وغير كتركة مخلفة عن المرحومة / ست أبوها إسماعيل محمد المتوفاة دون وارث ظاهر والمبينة الحدود والمعالم والأوصاف بقائمة الشهر رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ شهر عقارى جنوب القاهرة وتسليمها للهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى خالية من الأشخاص والشواغل .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير التضامن الاجتماعى

رئيس مجلس إدارة البنك

نيفين القباج



وزارة التضامن الاجتماعى

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

قرار رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٢١

صادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨

وزير التضامن الاجتماعى

رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى الهيئة
العامة لبنك ناصر الاجتماعى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التضامن الاجتماعى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ بتفويض وزير التضامن
الاجتماعى فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ؛

وعلى مذكرة قطاع الشئون القانونية بالهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

المؤرخة فى ٢٠٢١/٨/٤ بشأن التعدى الواقع على الشقة الكائنة بالدور الثالث بالعقار

المملوك للبنك رقم ٢٥ عطفة زاوية الأربعين قسم الجمالية محافظة القاهرة والمتعدى

عليها من السيد / جمال مصطفى عبد الفتاح البراد والسيدة / حميدة عبد العزيز أحمد ؛

وعلى قائمة الشهر رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٨٤ شهر عقارى جنوب القاهرة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يزال بالقوة الجبرية التعدى الحاصل على الشقة الكائنة بالدور الثالث بالعقار المملوك للبنك رقم ٢٥ عطفة زاوية الأربعين قسم الجمالية محافظة القاهرة كتركة مخلفة عن المرحومة / ميروكة على محمد المتوفاة دون وارث ظاهر والمتعدى عليها من السيد / جمال مصطفى عبد الفتاح البراد والسيدة / حميدة عبد العزيز أحمد والمبينة الحدود والمعالم والأوصاف بقائمة الشهر رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٨٤ شهر عقارى جنوب القاهرة وتسليمها للهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى خالية من الأشخاص والشواغل .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير التضامن الاجتماعى

رئيس مجلس إدارة البنك

نيفين القباج



وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٦/١

باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة (١٠,٧٨ فدان)

الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة

والمخصصة للسادة / جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات

لإقامة مشروع عمرانى متكامل

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان والمرافق

والمجمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التجميعية بالمدن والمجمعات

العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٣٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨

بالموافقة على تخصيص قطعة الارض بمساحة ١١ فدان بمدينة المنيا الجديدة لإقامة

مشروع عمرانى متكامل لصالح جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات وذلك باشتراطات بنائية (٢٥٪) نسبة بنائية وارتفاع أرضى ودورين وبعده أقصى ٩م طبقاً لقيود الارتفاع المسموح به للمنطقة مع الالتزام بالضوابط الواردة تفصيلاً بنص القرار ؛ وعلى محضر التسليم المحرر بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٢١ لقطعة الأرض محل القرار وبلغت المساحة الإجمالية للقطعة (٦١,٦٢٢,٤٥٢م^٢) ؛

وعلى الطلب المقدم من الجمعية فى شهر مارس ٢٠٢١ بشأن استصدار القرار الوزارى بتخطيط وتقسيم قطعة الأرض محل القرار مرفقاً به المستندات اللازمة وكذا طلب بزيادة دور ثالث (سكنى) ، وطلبه بتخديم منطقة الخدمات التجارية من خارج المشروع ؛

وعلى عقد البيع الابتدائى المبرم بتاريخ ١٨/٤/٢٠٢١ بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والسادة / جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات لتخصيص قطعة الأرض بمساحة ١٠,٧٨ فدان الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا لإقامة مشروع عمرانى متكامل ؛

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات برقم ٢٤٣٣٥ بتاريخ ١٧/٥/٢٠٢١ موجهاً لجهاز مدينة المنيا الجديدة متضمناً الموافقة الفنية على زيادة دور سكنى إضافى وكذا تخديم منطقة الخدمات التجارية بمساحة ١,٤٢م^٢ من الخارج بقطعة الأرض محل القرار بالشروط التالية :

سلامة الموقف المالى والعقارى لقطعة الأرض .

عدم تجاوز الكثافة السكانية المقررة للمنطقة .

اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنسيق مع هيئة عمليات القوات المسلحة لزيادة قيد

الارتفاع لاستيعاب الدور الزائد على أن تتحمل الجمعية أية مستحقات مالية تترتب

على ذلك .

استيفاء الأماكن المقررة لانتظار السيارات طبقاً للمعدلات المعمول بها والكود المصرى للجراجات ؛

العرض على اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة لتحديد العلاوة المستحقة نظير زيادة الدور السكنى وتخصيم منطقة الخدمات التجارية من الخارج .

إبرام ملحق للتعاقد ؛

وعلى ما يفيد سداد المصاريف الإدارية المستحقة بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٩ نظير المراجعة الفنية واعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع ؛

وعلى كتاب جهاز مدينة المنيا الجديدة الوارد برقم ٤٥٠٢٧٩ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥ مرفقاً به لوحات المشروع بعد التفتيش والتوقيع والإفادة بكامل موقف المشروع ؛

وعلى البرنامج الزمنى والنوتة الحسابية للمشروع المقدمين من الجمعية ؛

وعلى جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزارى الموقع من القطاعات والإدارات المختصة بالهيئة ؛

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة المنيا الجديدة بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة ١٠,٧٨ فدان الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة والمخصصة لإقامة مشروع عمرانى متكامل ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة السيد د. مهندس معاون السيد الوزير المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥ والمنتهية بطلب استصدار القرار الوزارى المعروف ؛

قـــــــــرر:

مادة ١ - يعتمد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة (١٠,٧٨ فدان) الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة والمخصصة لجمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات لإقامة مشروع عمرانى متكامل وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والعقد المبرم مع الجمعية بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٨ ، والتي تعتبر جميعها مكملة لهذا القرار .

مادة ٢ - تلتزم الجمعية بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع إلا بعد موافقة الهيئة ، وفى حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة فى هذا الشأن .

مادة ٣ - تلتزم الجمعية بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشروط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٤ - تلتزم الجمعية بالتعهدين الموقعين منها بسداد العلاوة المستحقة نظير إضافة دور سكنى ، وإبرام ملحق للتعاقد بشأنها ، وبسداد العلاوة المستحقة نظير الترخيم من الخارج لمنطقة الخدمات طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة وذلك قبل استصدار تراخيص البناء بشأنهما وفى حالة عدم الالتزام تلغى الموافقة على ما لم يتم الالتزام به منهما .

مادة ٥ - تلتزم الجمعية بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق فى إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمنى المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء فى التنفيذ .

مادة ٦ - تلتزم الجمعية بموافاة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ولا يتم إصدار تراخيص البناء إلا بعد سداد المستحقات التى حل أجل سدادها .

مادة ٧ - تلتزم الجمعية بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٦) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له الأرض وبمراعاة البرنامج الزمني المعتمد من الهيئة خلال المدة المحددة لانتهاؤه من المشروع خلال خمس سنوات من تاريخ الاستلام بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٢١ ، وفي حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٨ - تلتزم الجمعية بالحصول على موافقة القوات المسلحة على زيادة قيد الارتفاع مع تحملها كافة الأعباء المالية المترتبة على ذلك ، وفي حالة عدم الالتزام تلغى الموافقة على الدور السكنى الثالث .

مادة ٩ - تلتزم الجمعية بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والكود المصرى للجراجات .

مادة ١٠ - تلتزم الجمعية باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به حالياً بالهيئة .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

أ . د . مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة بالقرار الوزارى

المرفق باعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع بقطعة الأرض

بمساحة (١٠,٧٨ فدان) الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة

والمخصصة للسادة / جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات

لإقامة مشروع عمرانى متكامل

مساحة المشروع :

إجمالى مساحة المشروع ٤٥٢٦٢,٦١ م^٢ أى ما يعادل ١٠,٧٨ فدان .

مكونات المشروع :

- ١- الأراضى المخصصة للاسـتعمال السكنى بمساحة ٢٢٦٠٥,٩٦ م^٢ أى ما يعادل ٥,٣٨ فدان وتمثل نسبة (٤٩,٩٥%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٢- الأراضى المخصصة للاسـتعمال الخدمى بمساحة ٢٢٨١٩,٤٢ م^٢ أى ما يعادل ٥,٦٧ فدان وتمثل نسبة (٦,٢٣%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٣- الأراضى المخصصة للمناطق الخضراء والمفتوحة بمساحة ٣٩١٢,٣١٦ م^٢ أى ما يعادل ٥,٩٣ فدان وتمثل نسبة (٨,٦٤%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٤- الأراضى المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٥٩٨٥,١٧ م^٢ أى ما يعادل ١,٤٣ فدان وتمثل نسبة (١٣,٢٢%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٥- الأراضى المخصصة للطرق الداخلية وأماكن لتنظيم السيارات بمساحة ٩٩٣٩,٧٤٤ م^٢ أى ما يعادل ٢,٣٧ فدان وتمثل نسبة (٢١,٩٦%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

أولاً - المساحة المخصصة للإسكان :

الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢٢٦٠٥,٩٦ م^٢ أى ما يعادل ٥,٣٨ فدان وتمثل نسبة ٤٩,٩٥% من إجمالي مساحة أرض المشروع وبيانها طبقاً للجدول التالي :

ملاحظات	إجمالي عدد الوحدات بالتميز	عدد الوحدات بالدور	عدد الأدوار	إجمالي مساحة الدور الأرضي	مساحة الدور الأرضي	التكرار	التميز
يوجد شقة دوبلكس بكل عمارة	٣٠٠	٤	أرضي + ٣ أدوار متكررة	١١٣٠,٢,٩٨	٥٦٥,١٤٩	٢٠	نموذج (A)

يوجد في كل نموذج في الدور الأرضي والأول عدد (٦) وحدات + عدد (١) وحدة دوبلكس ، النموذج مصممت من الجانبين

الاشتراطات البنائية العامة لمناطق الإسكان :

المساحة المخصصة للإسكان لا تزيد عن (٥٠%) من إجمالي مساحة المشروع .
النسبة البنائية لا تزيد عن (٢٥%) من إجمالي مساحة أرض المشروع وبارتفاع (أرضي + دورين) مع الالتزام بقيد الارتفاع بالمنطقة طبقاً لقيد الارتفاع المفروض من القوات المسلحة وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٣٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ، وتمت الموافقة الفنية على زيادة دور إضافي بشرط سداد العلاوة المستحقة طبقاً لما تسفر عنه اللجنة المختصة بالتسعير بشرط موافقة القوات المسلحة على زيادة قيد الارتفاع لاستيعاب الدور الزائد وطبقاً للشروط والضوابط الواردة بالموافقة وذلك بموجب كتاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم ٢٤٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧
الالتزام بترك مسافة ٦ م كردود من الحدود الخارجية لقطعة أرض المشروع حتى حد المباني .

يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات داخل حدود قطعة الأرض بما يتوافق مع الكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

يسمح بإقامة دور بدروم بالمبنى السكنية يستخدم بالأنشطة المصرح بها (انتظار سيارات) وبدون مسئولية جهاز المدينة بتوصيل المرافق لدور البدروم ، مع الالتزام بمراعاة اشتراطات الدفاع المدنى أولاً .
يتم الالتزام بعمل مداخل ومخارج البدرومات طبقاً للكود المصرى للجراجات واشتراطات الجهات المعنية .

الالتزام بترك مسافة لا تقل عن ٦ م بين حد العمارات السكنية وأراضى الخدمات .
المسافة بين العمارات لا تقل عن ٨ م فى حال وجود فتحات جانبية و ٦ م فى حالة عدم وجود فتحات جانبية .

يسمح بإقامة مرافق الخدمات بدور السطح [(٢٥٪) من المسطح المبنى للدور الأرضى] بما لا يشكل فى مجموعها وحدة سكنية وطبقاً للمادة رقم (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ .

ثانياً - المساحة المخصصة للخدمات :

الأراضى المخصصة للاستعمال الخدمى بمساحة ٢٨١٩,٤٢ م^٢ أى ما يعادل ٠,٦٧ فدان وتمثل نسبة (٦,٢٣٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع وطبقاً للجدول التالى :

برنامج الخدمات

الردود	الارتفاع	النسبة البنائية	المساحة بالقدان	المساحة بالمتر المربع	النشاط	المنطقة
ستة أمتار من جميع الجهات	بدروم + أرضى + دورين	٣٠٪	٠,٦٦٧	٢٨٠١,٤٢	تجارى	١
عدد (٢) غرفة	دور أرضى فقط		٠,٠٠٤	١٨	غرف الأمن	٢
			٠,٦٧١	٢٨١٩,٤٢		الإجمالى

جدول عدد الوحدات وعدد السكان بالمشروع :

عدد الوحدات المحقق بالمشروع (الحدد على مسئولية المالك والاستشارى)	أقصى عدد سكان مسموح به للمشروع وفقاً للنوتة الحسابية المعتمدة
٣٠٠	١٢٩٢ فرد

جدول المقنن المائى :

قطاع التنمية وتطوير المدن		قطاع التخطيط والمشروعات				
أقصى كميات مياه مقررة للمشروع (٣م/يوم)	أقصى مقنن مائى (ل/٢م/يوم)	المسطحات البنائية المحققة بالمشروع (B.U.A) بخلاف البروزات (٢م)	المسطحات البنائية المسموح بها بالمشروع (B.U.A) بخلاف البروزات (٢م)	معامل الاستغلال	المساحة (٢م)	نوع الإسكان
٢٥٨,٤٥	٥,٧١	٤٥٢١١,٩٢	٤٥٢٦٢,٦١	١,٠٠	٤٥٢٦٢,٦١	عمارات منخفضة الكثافة (أرضى + ٣ أدوار)

الاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات :

- (أ) نسبة الأراضي المخصصة للخدمات بالمشروع ما بين (٨-١٢%) من مساحة المشروع .
- (ب) يسمح بإقامة غرف خدمات بالسطح لا تزيد مساحتها عن (٢٠%) (١٠%) مغلقة - و(١٠%) مظلات من المساحة المبنية بالدور الأرضى وبارتفاع لا يزيد عن (٢,٨٠م) وتستغل هذه المساحة لعمل (خدمات المبنى - غرف ماكينات المصاعد - لوحات كهربائية ... الخ) وتتضمن هذه المساحة مساحة بئر السلم .

- (ج) تلتزم الجمعية بسداد العلاوة المستحقة نظير تخديم منطقة الخدمات التجارية من الخارج طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة .
- (د) يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات داخل حدود قطعة الأرض بما يتوافق مع الكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

ثالثاً - التعهدات والالتزامات :

- تلتزم الجمعية بسداد العلاوة المستحقة نظير إضافة دور سكنى طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة .
- تلتزم الجمعية بسداد العلاوة المستحقة نظير تخديم منطقة الخدمات التجارية من الخارج طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة .
- وذلك جميعه قبل استصدار تراخيص البناء .



صورة الكارنيه لإعطائها عند التناول

الاشتراطات العامة

- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للعمارات السكنية (أرضى + ٣ أدوار) طبقاً لموافقة قطاع التخطيط والمشروعات رقم ٢٤٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ شريطة سداد العلاوة المستحقة لذلك ، ويسمح بإقامة دور بدروم بنشاط (جراجات) وذلك بدون مسئولية جهاز المدينة توصيل المرافق لدور البدروم .
- ٢- يسمح بإقامة دور للبدروم أسفل مناطق الخدمات على أن يستغل بالأنشطة المصرح بها بدور البدروم فقط (جراجات - أعمال الكهروميكانيكالى - مخازن غير تجارية لأنشطة المبنى) .
- ٣- يحظر استخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة لأجله وهو إقامة مشروع عمرانى متكامل .
- ٤- تلتزم جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات بالاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات (نسبة بنائية - ارتفاع - ردود) طبقاً للاشتراطات الجارى تطبيقها بالمشروعات الاستثمارية بالهيئة .
- ٥- تلتزم الجمعية بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة ، وبما لا يتجاوز الاشتراطات البنائية المسموح بها بالمشروع .
- ٦- لا يجوز إقامة أية منشآت فى مناطق الردود .
- ٧- مرافق الخدمات بدور السطح بالمبانى السكنية : هى الملحقات التى بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلالم والخزانات والغرف الخدمية التى لا تكون فى مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة فى استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرح بها ، على أن لا تزيد فى مجموعها عن ٢٥٪ من المساحة المبنية بالدور الأرضى ، وفقاً للمادة ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد الصادر برقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها .
- ٨- تلتزم جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات بالقيام بالآتى :
تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من مياه وصرف صحى وورى وكهرباء وتليفونات وغاز وتوصيلها بالمبانى على نفقتها وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وأن تقوم الجمعية بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها .

تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البردورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه على نفقتها الخاصة .

تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات ومواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .

اعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء . تركيب كافة محابس القفل والتحكم في التصرف على مأخذ أو مأخذ المشروع بما يضمن عدم تجاوز الكميات المقررة للاستهلاكات التصميمية طبقاً للمعدلات الواردة بالبيان وباعتبار ذلك أقصى كميات يمكن توفيرها وطبقاً للتفاصيل التي سيتم اعتمادها من القطاعات المعنية بالهيئة مع التزام العميل بتنفيذ كافة الاحتياجات اللازمة لتخزين مياه للحالات الطارئة (حريق وخلافه) .

تنفيذ الشبكات الداخلية للمرافق وفقاً للمواصفات القياسية المصرية واشتراطات الكود المصرى للتنفيذ .

تركيب عدادات المياه لجميع الوحدات السكنية وخلافه داخل المشروع والالتزام بمحاسبة العملاء وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بتطبيق تعريف مياه الشرب والصرف الصحى واستدامة الخدمة وأى قرارات وزارية فى هذا الشأن .

تركيب عداد أو عدادات قياس تصريف رئيسية على المأخذ أو المأخذ الرئيسية للمياه بالمشروع .

تنفيذ شبكات منفصلة للرى باستخدام المياه المعالجة أو المتاحة حسب الحالة لكل مدينة وعدم استخدام مياه الشرب فى الرى .

تنفيذ شبكات صرف زراعى للمسطحات الخضراء داخل المشروع عند الاحتياج مع تنفيذ نظام للتخلص الآمن من مياه الصرف الزراعى وبما لا يؤثر على شبكات الصرف الرئيسية بالمدينة .

٩- كما تلتزم الجمعية بالسماح لمهندسى الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفقيش الفنى للاشتراطات البنائية والتراخيص الصادرة للمبانى وكذا التفقيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الجمعية والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .

١٠- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات لمناطق الإسكان والخدمات وفقاً للكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

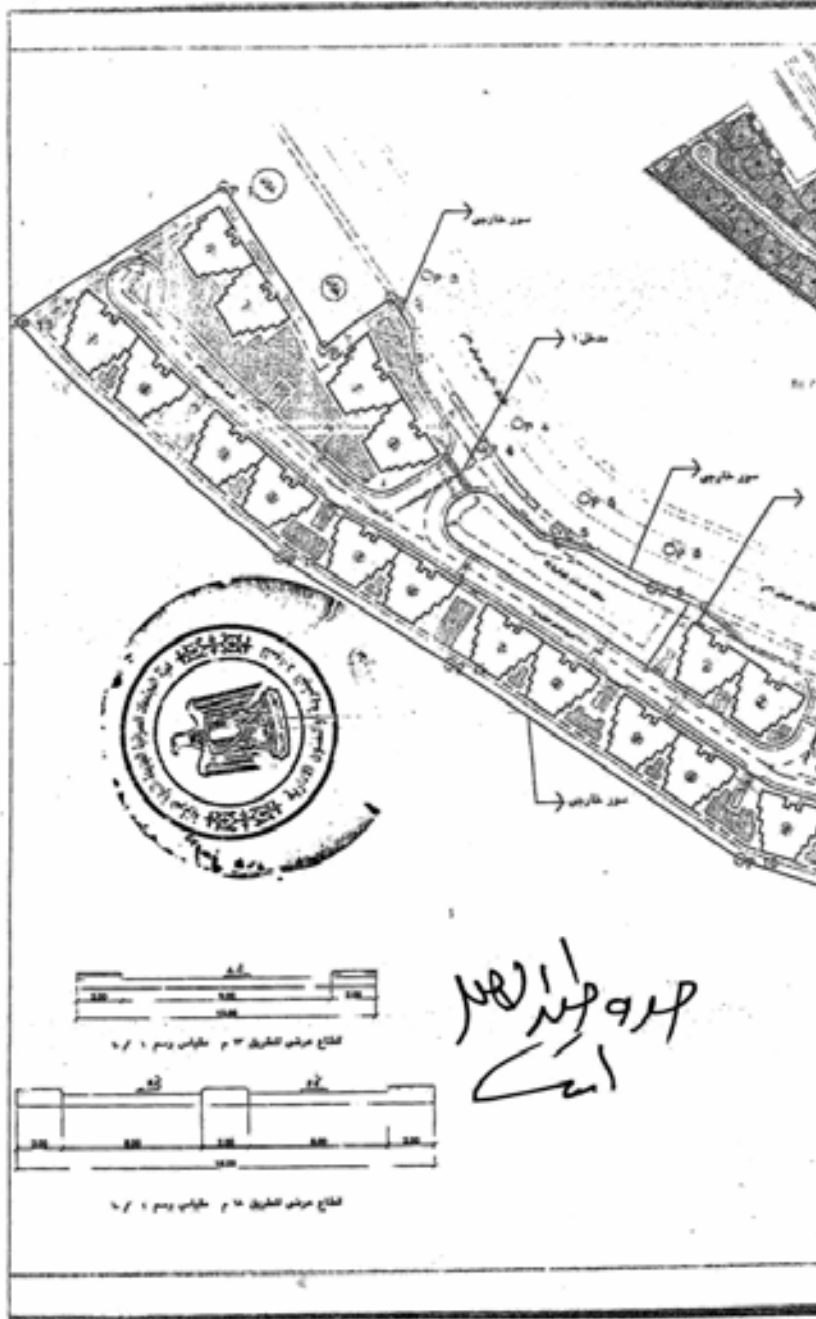
١١- يتم الالتزام بالاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة الذى تم تخصيص قطعة الأرض وفقاً له ، ويتم الالتزام بنصوص قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وكذا الالتزام بالقرار رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠

طرف ثانٍ
(إمضاء)

طرف أول
(إمضاء)



محور الكارونية لإيطاليا عند النافول
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



قارن ٢٢٤ - المرس ٤٥٥ - مقبرة

مركز الأهرام
القاهرة

محافظة الجيزة

قرار رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٠٢١

محافظ الجيزة

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى موافقة المجلس التنفيذى على مذكرة الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة على المخططات التفصيلية لعدد ١٠ قرى ؛
وعلى كتاب الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة المؤرخ فى ٢٠٢١/١١/١٧ المرفق به المخططات التفصيلية للقرى المشار إليها ؛
وعلى المخططات التفصيلية المعتمدة منا ؛

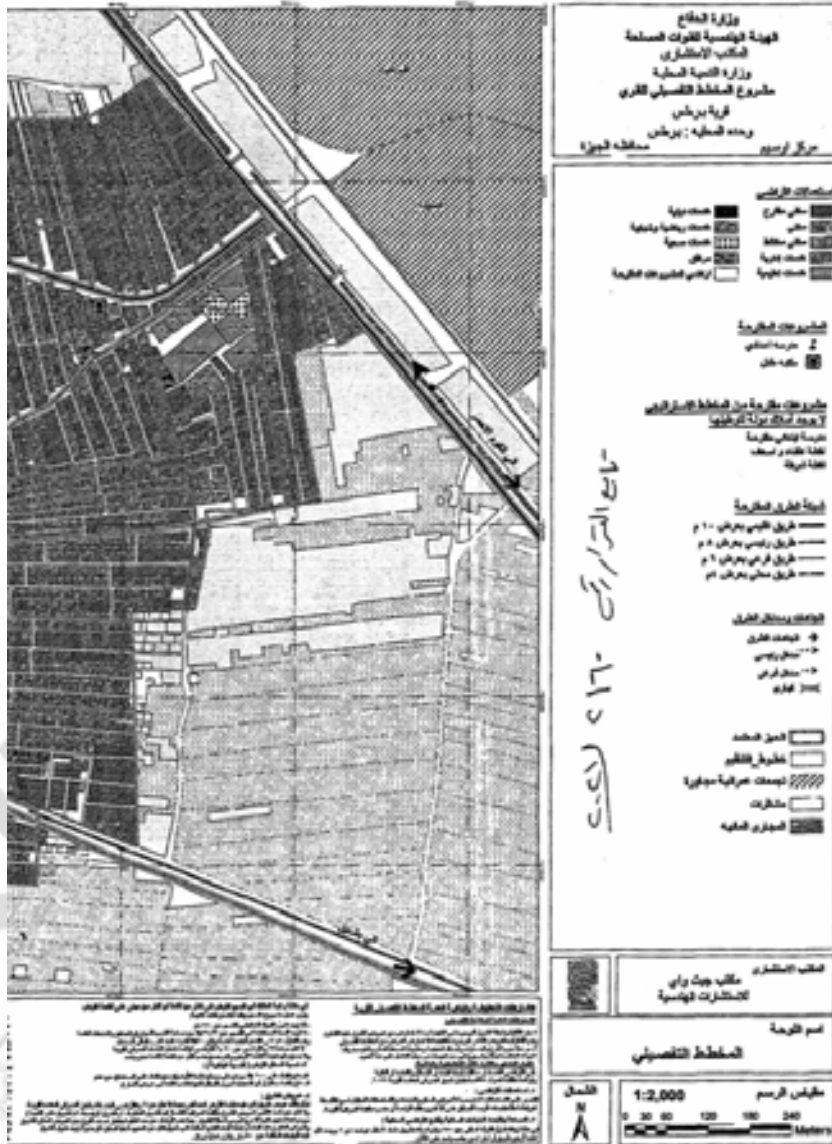
قرر:

- مادة ١ -** اعتماد المخططات التفصيلية لعدد (١٠) قرى بنطاق المحافظة وهى :
- ١- قرى (الشوبك الغربى - نزلة الشوبك) التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة البدرشين .
 - ٢- قرى (ذات الكوم - جزاية) التابعة للوحدة المحلية لمنشأة القناطر .
 - ٣- قرى (برطس - صيدا - القيراطيين) التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة أوسيم .
 - ٤- قرى (نزلة عليان - الشوبك الشرقى - الاخصاص) التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة الصف .
- مادة ٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

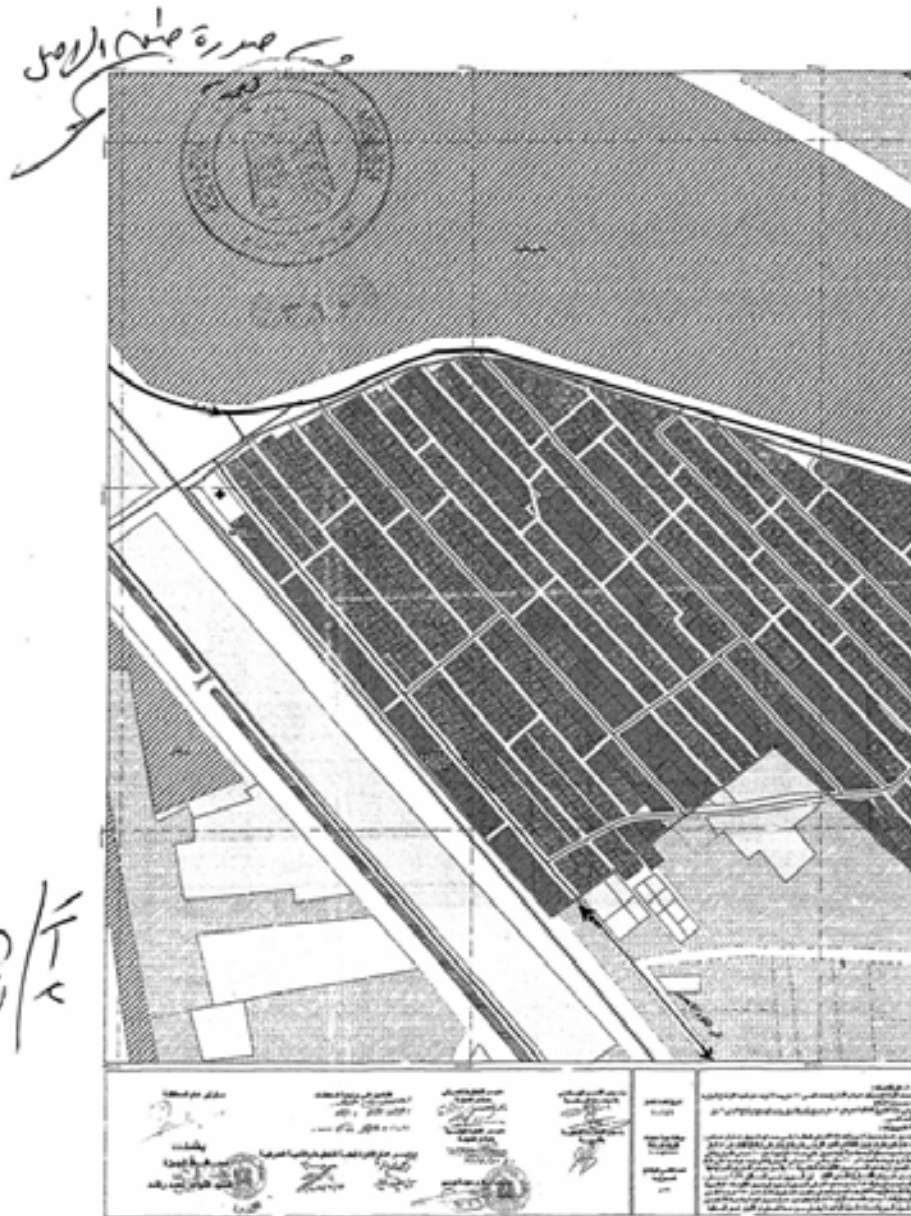
تحريراً فى ٢٠٢١/١١/٢٣

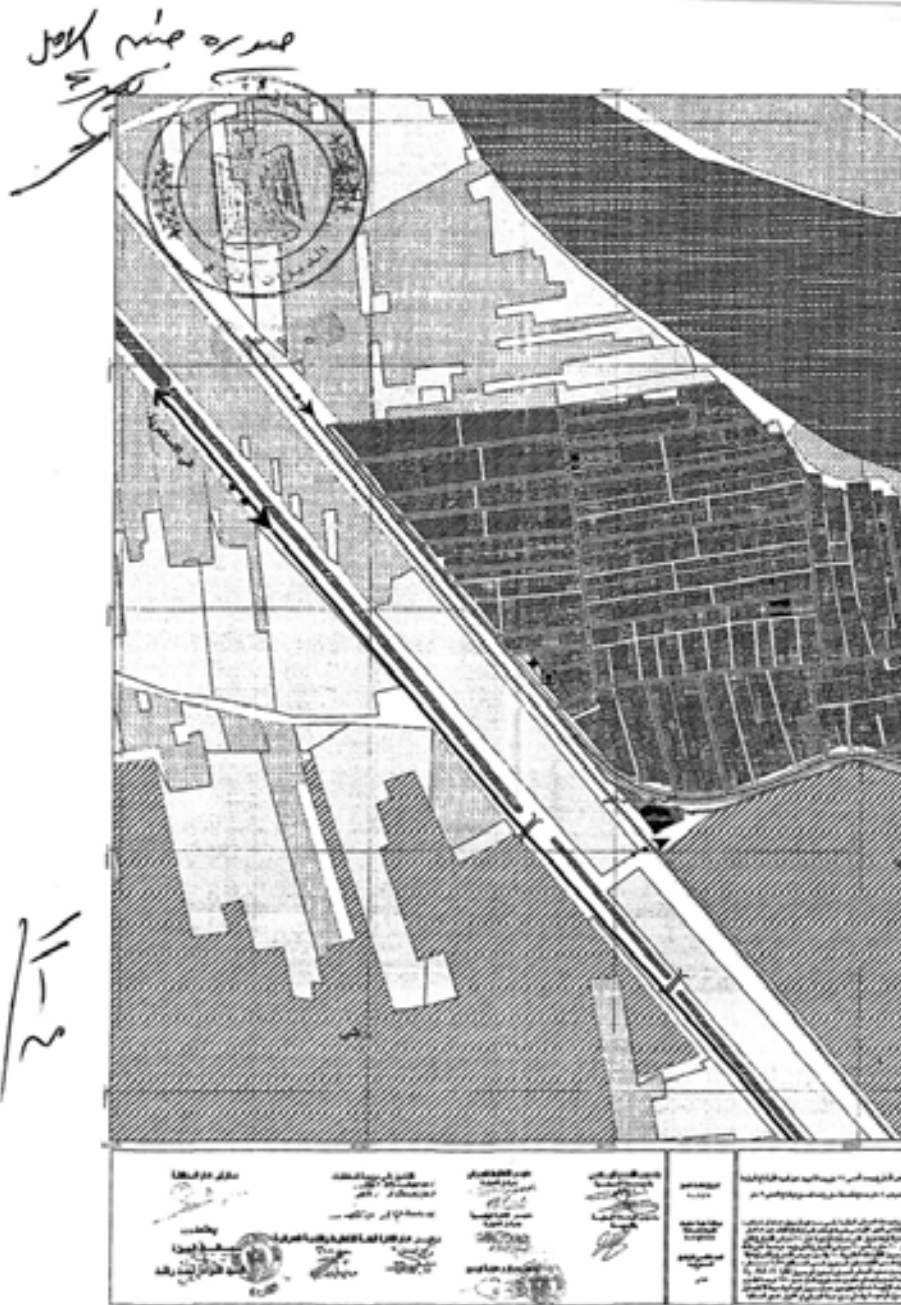
محافظ الجيزة

لواء / أحمد راشد











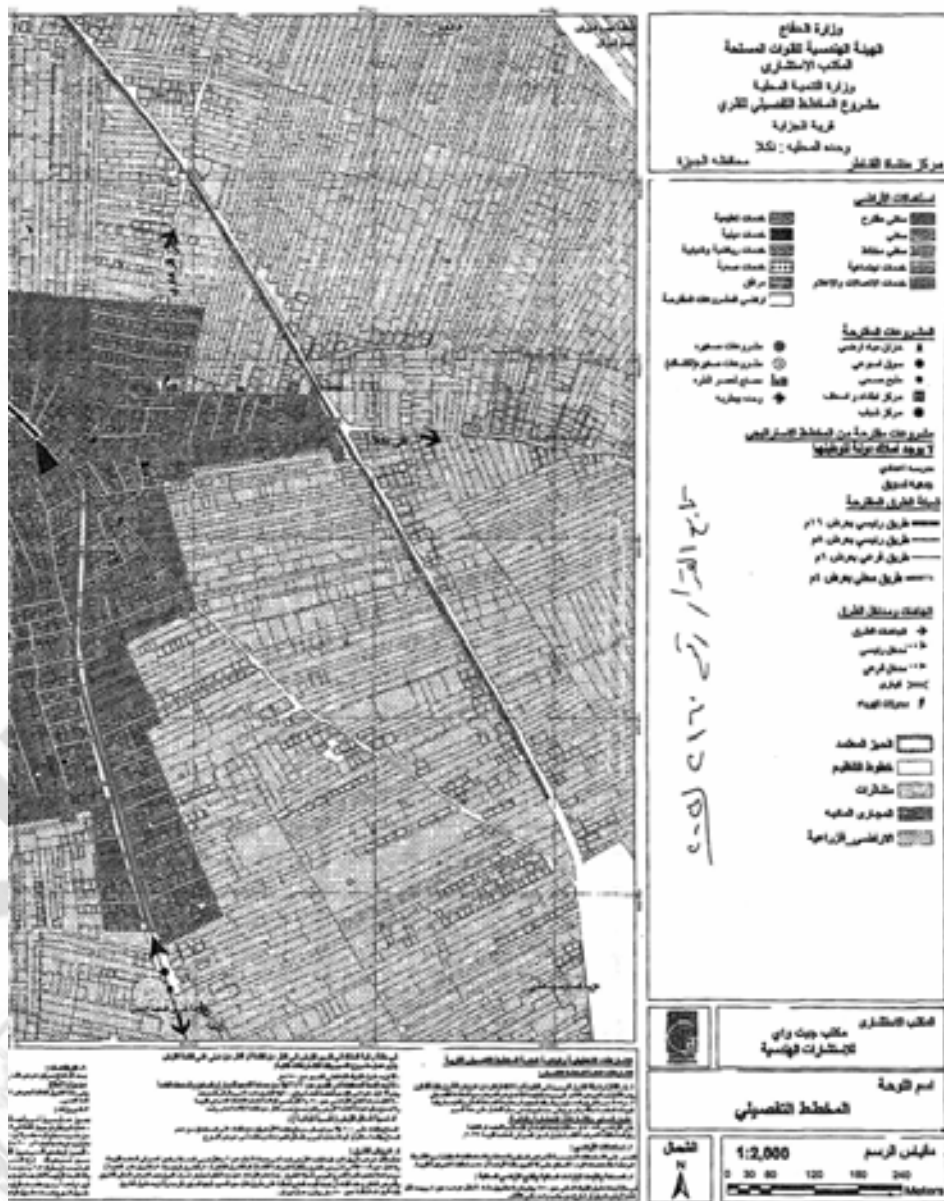


صورة ضمنية



٢٠٢١/٧

م. ط. ٢٠٢١/٧	الوزارة العامة للتخطيط الاقتصادي والتعاون الاجتماعي	الرقم ٢٧٥	تاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١
م. ط. ٢٠٢١/٧	الوزارة العامة للتخطيط الاقتصادي والتعاون الاجتماعي	الرقم ٢٧٥	تاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١
م. ط. ٢٠٢١/٧	الوزارة العامة للتخطيط الاقتصادي والتعاون الاجتماعي	الرقم ٢٧٥	تاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١
م. ط. ٢٠٢١/٧	الوزارة العامة للتخطيط الاقتصادي والتعاون الاجتماعي	الرقم ٢٧٥	تاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١

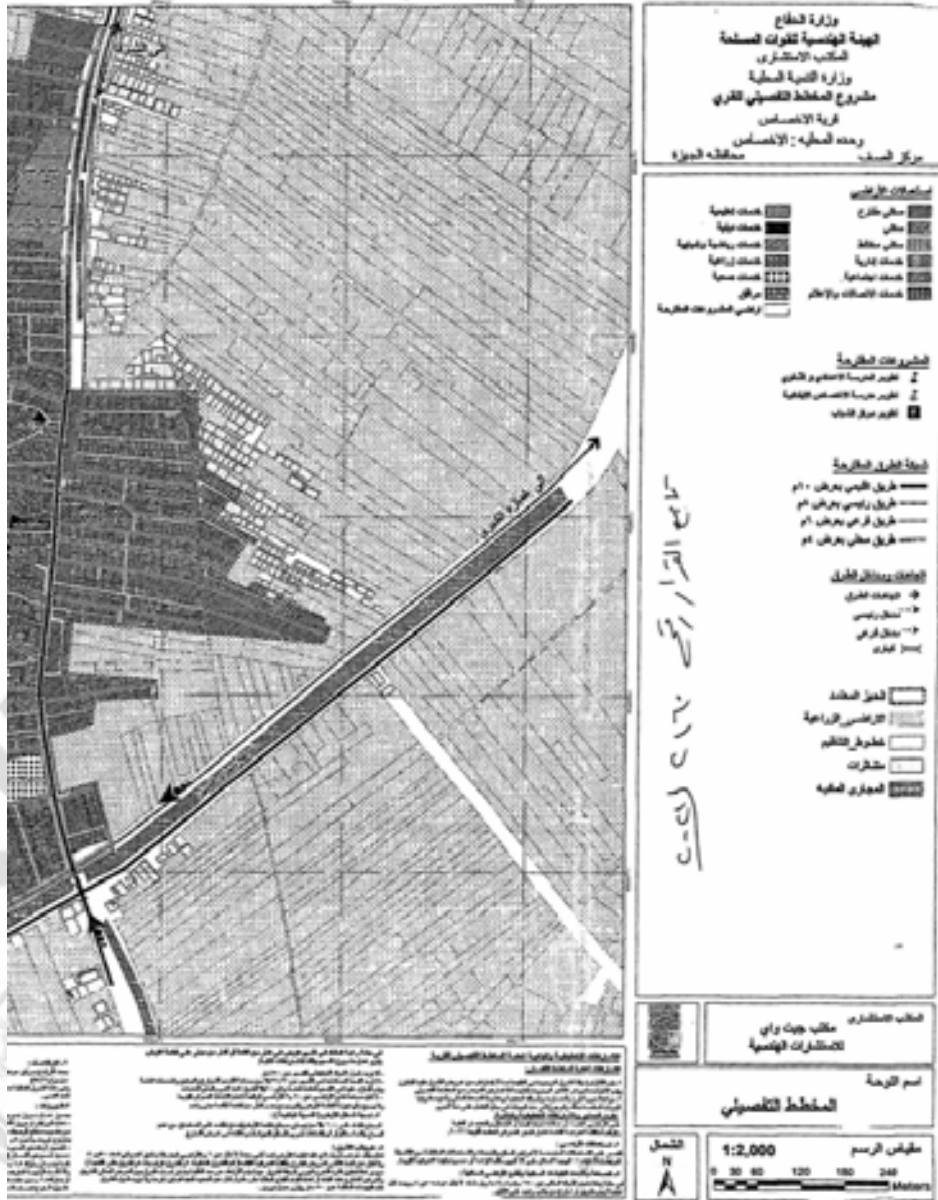




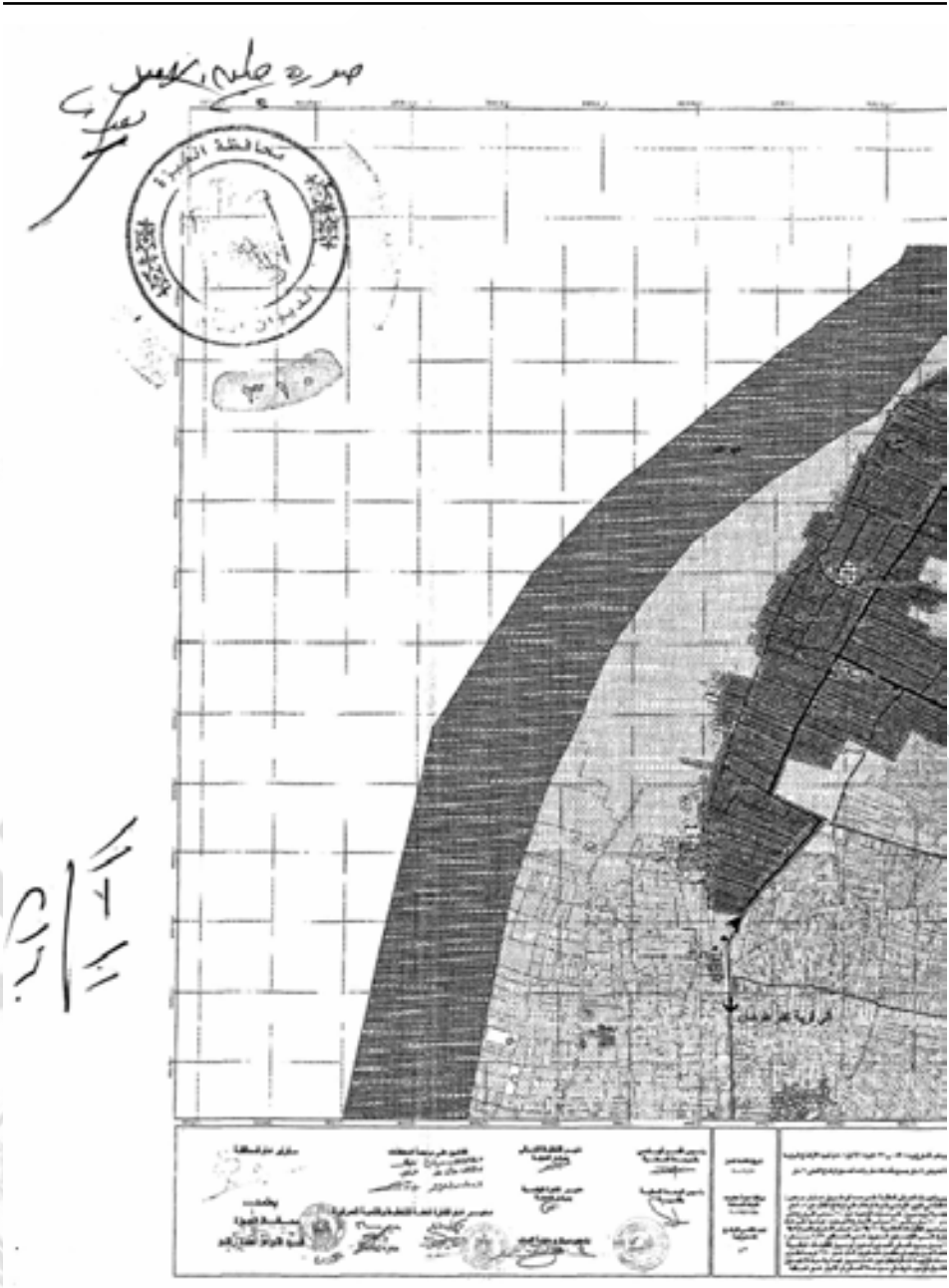


عارة ك/١

مساحة ١٠٠٠٠ م٢







محافظة الشرقية

قرار رقم ٤٣١١ لسنة ٢٠٢١

محافظ الشرقية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها ؛
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة وتعديلاته ؛
وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء الموحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نطاق بعض محافظات الجمهورية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وتعديلاته ؛
وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالقرار رقم ٣٩٣ لسنة ٢٠١٨ باعتماد المخطط الاستراتيجى لمدينة أبو حماد والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد ٢٠٤ لسنة ٢٠١٨ ؛
وعلى كتاب هيئة مستشارى مجلس الوزراء رقم ٣/١٣٣٤٥ المؤرخ فى ٢٠٢١/٥/١٨ والمتضمن موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على اعتماد المخطط التفصيلى لمدينة أبو حماد ؛

قـــــــــــــــــرر :

مادة أولى - يعتمد المخطط التفصيلى لمدينة أبو حماد - محافظة الشرقية
المعد بمعرفة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى عن طريق المكاتب الاستشارية
المعتمدة لديها .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

مادة ثالثة - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يعنيه .

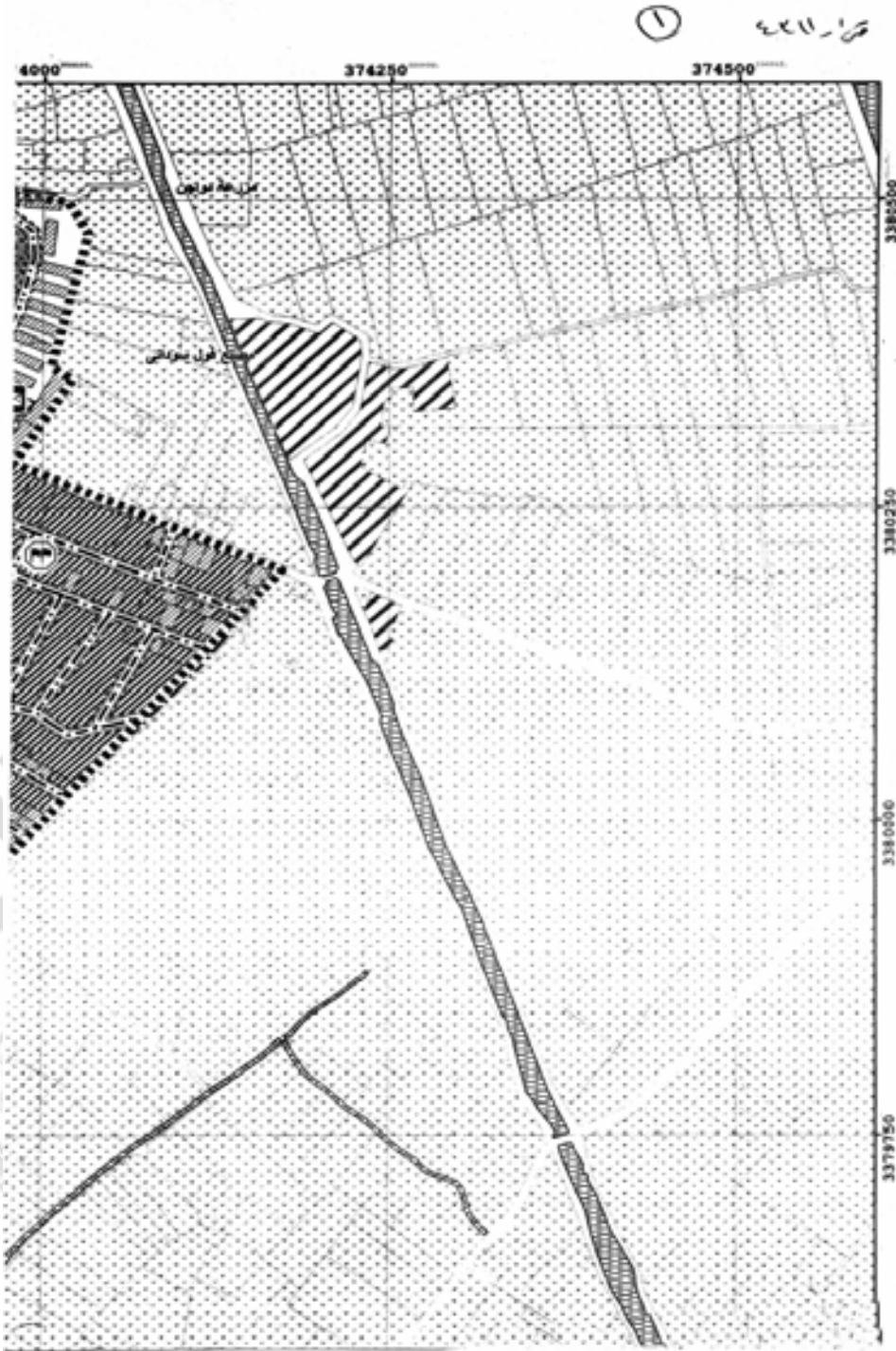
صدر فى ٢٦/٦/٢٠٢١

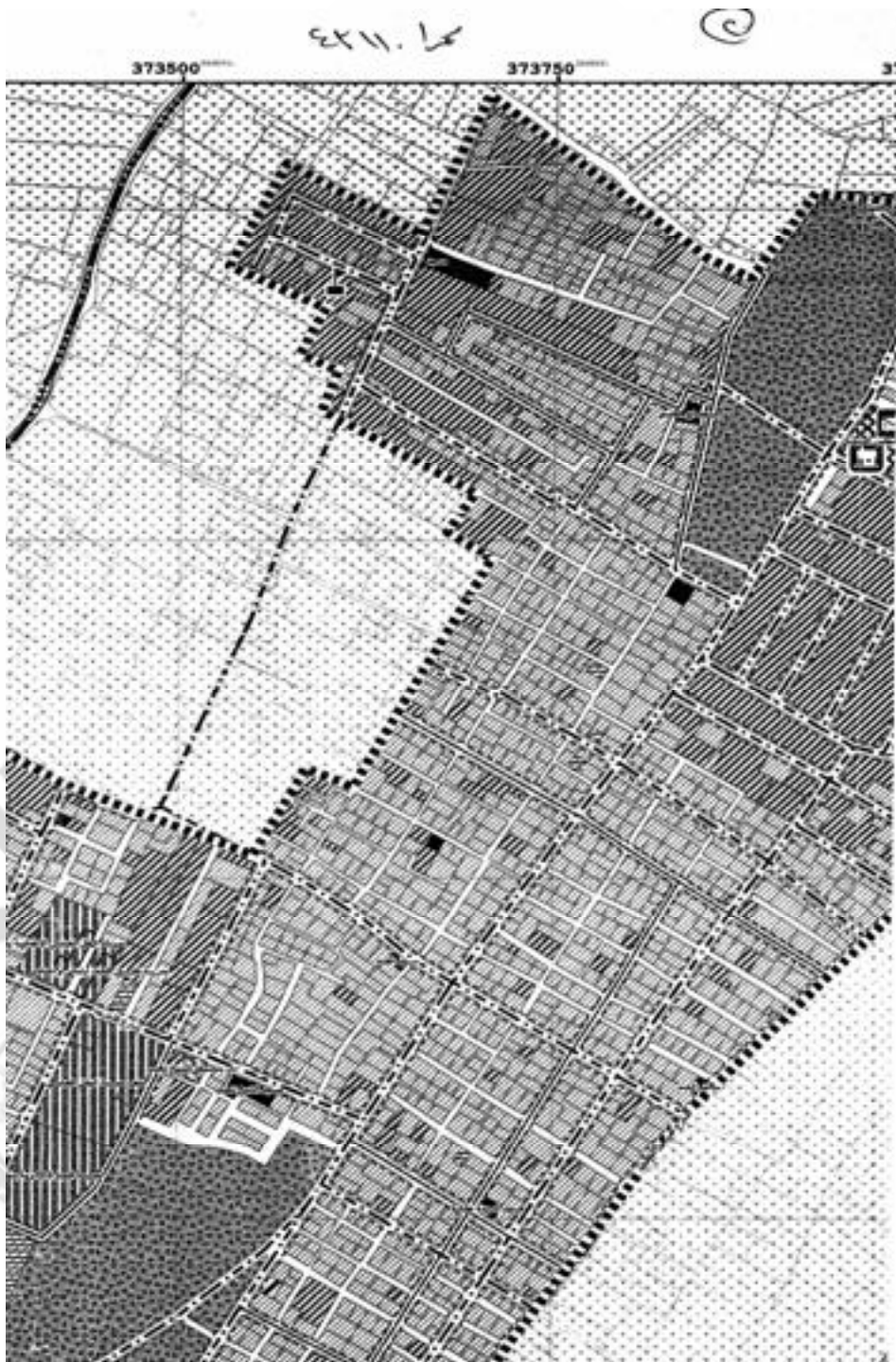
محافظ الشرقية

أ.د/ ممدوح غراب

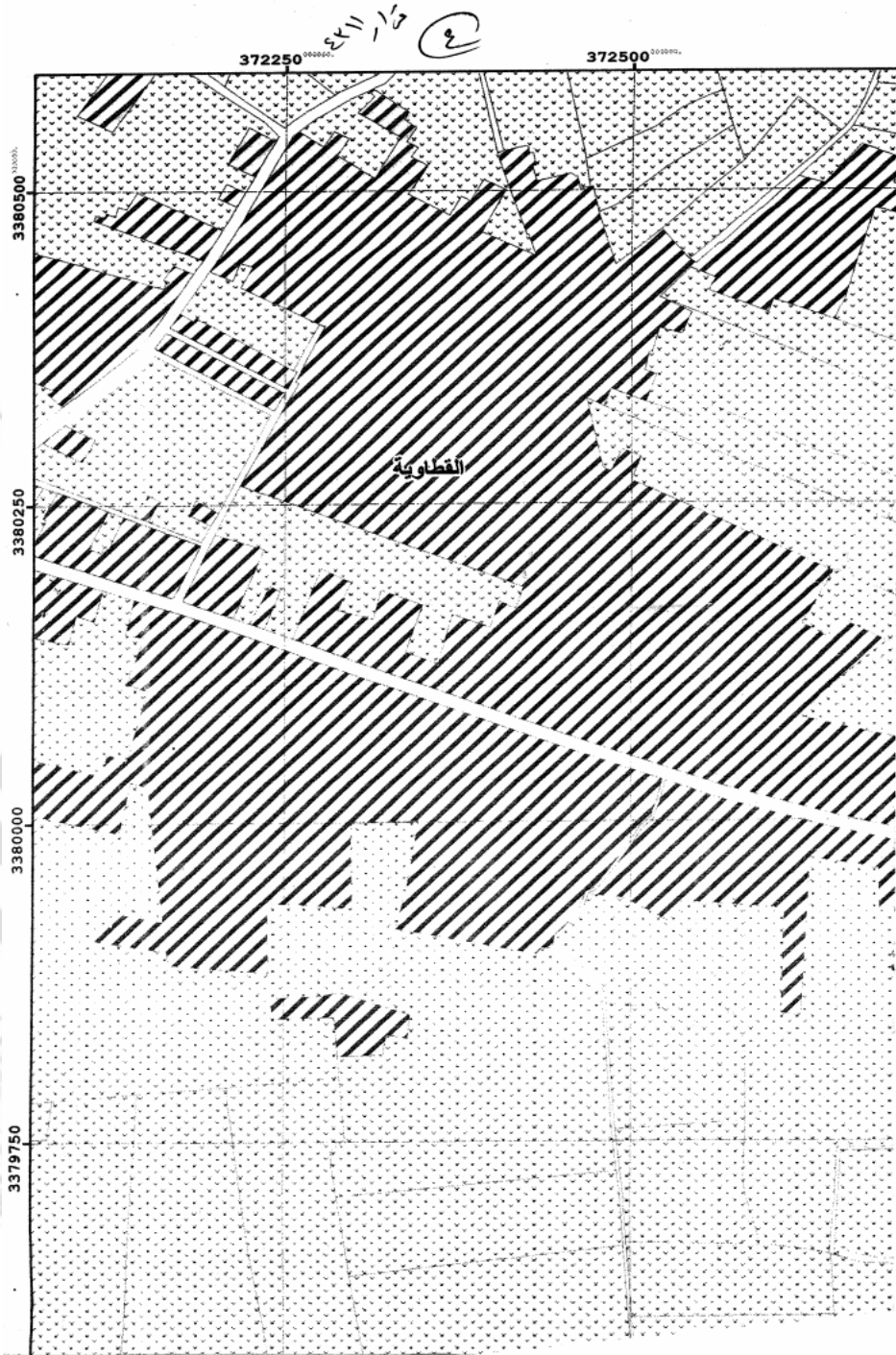


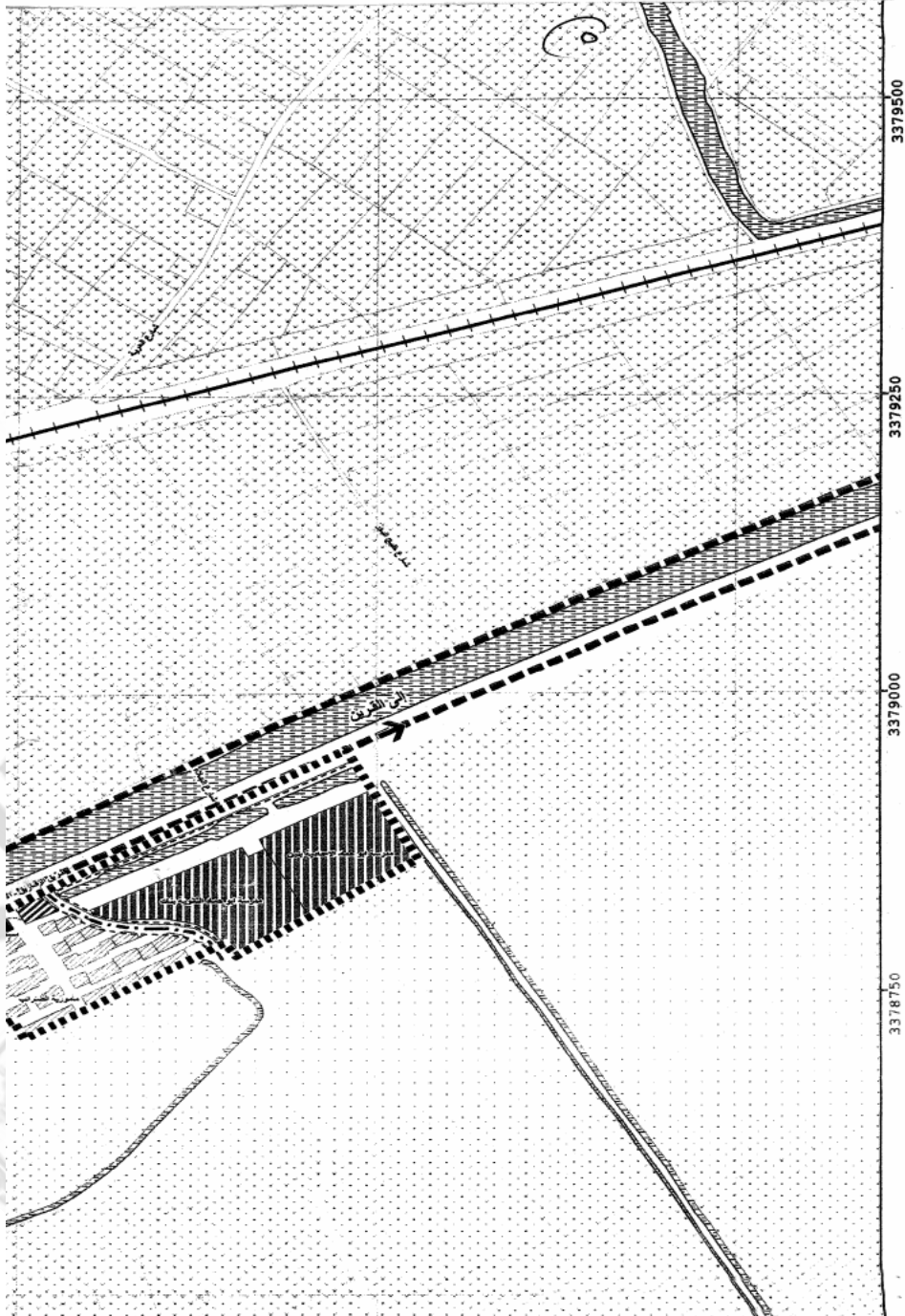
صورة الكترونية لإعلان هذا القرار
المطابـــــــــــــــــق للأمانة

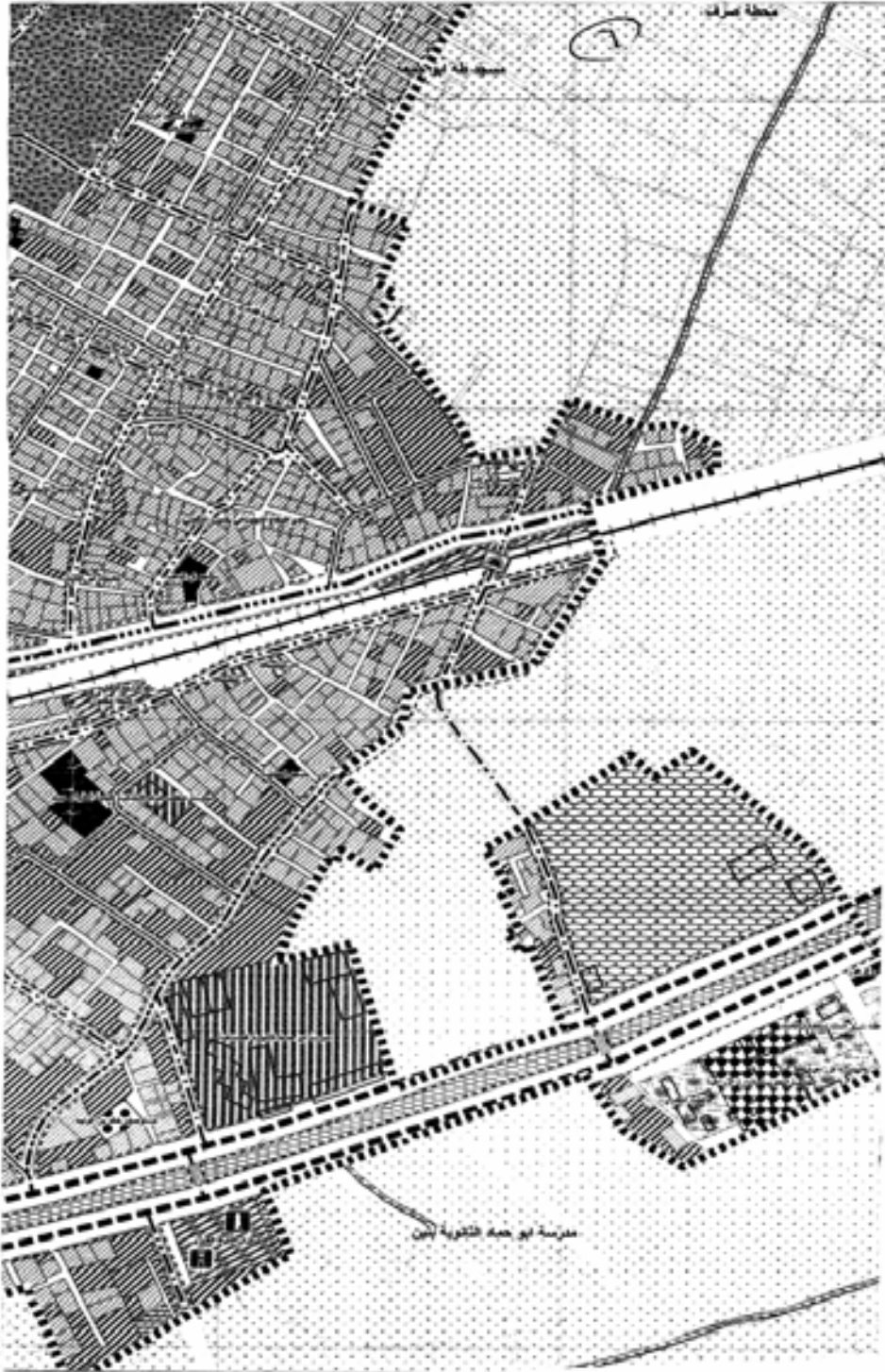


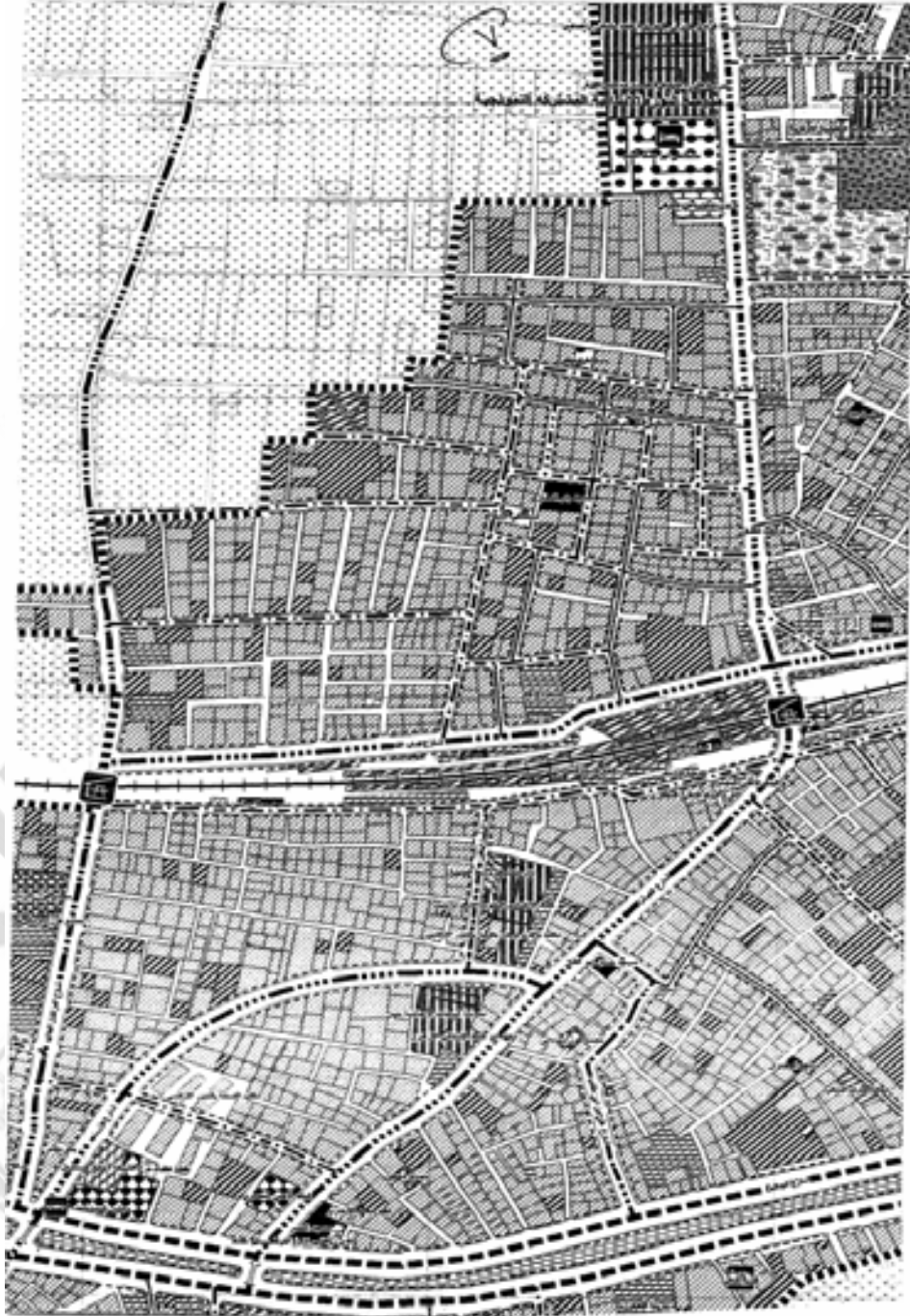




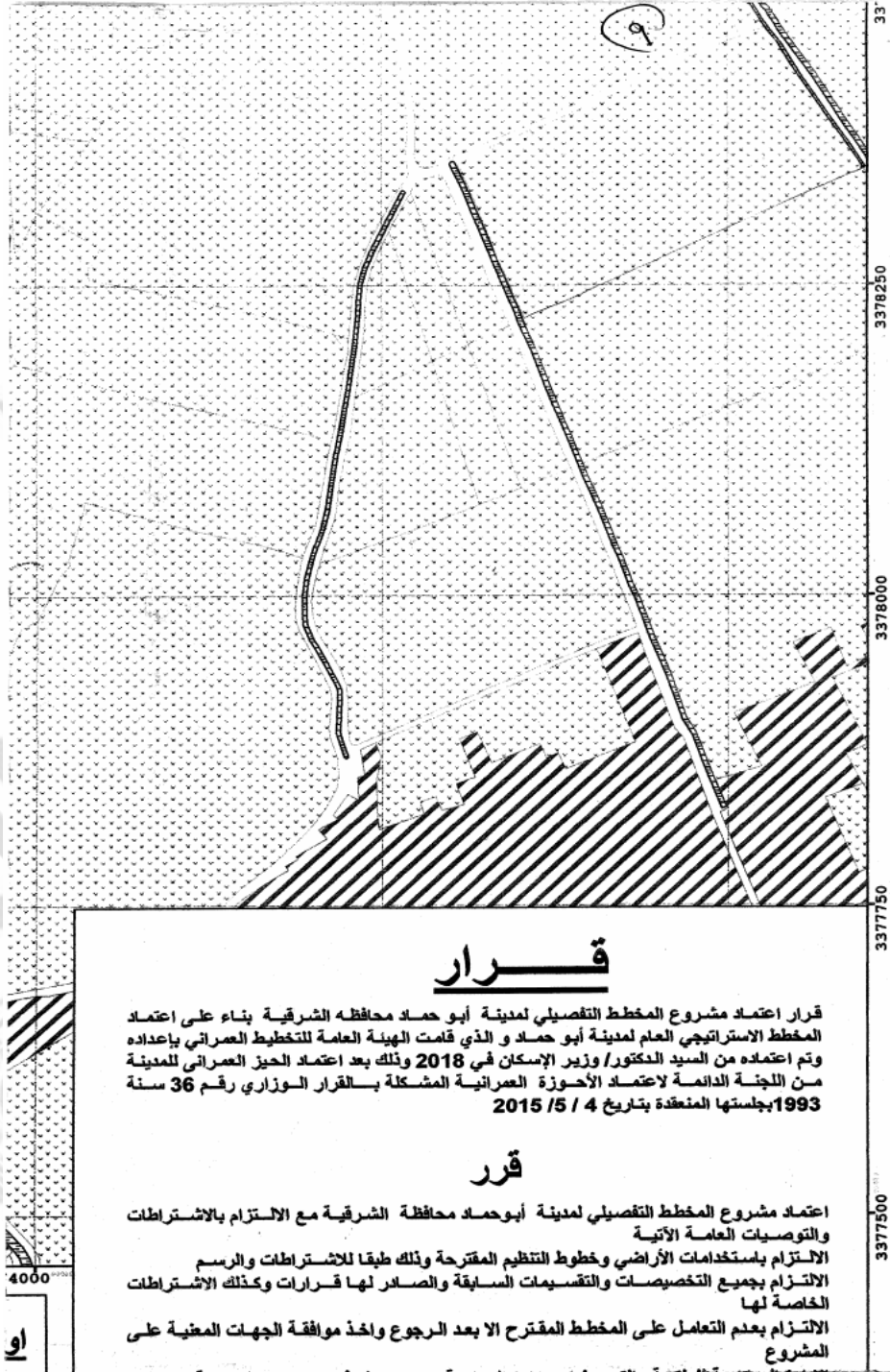


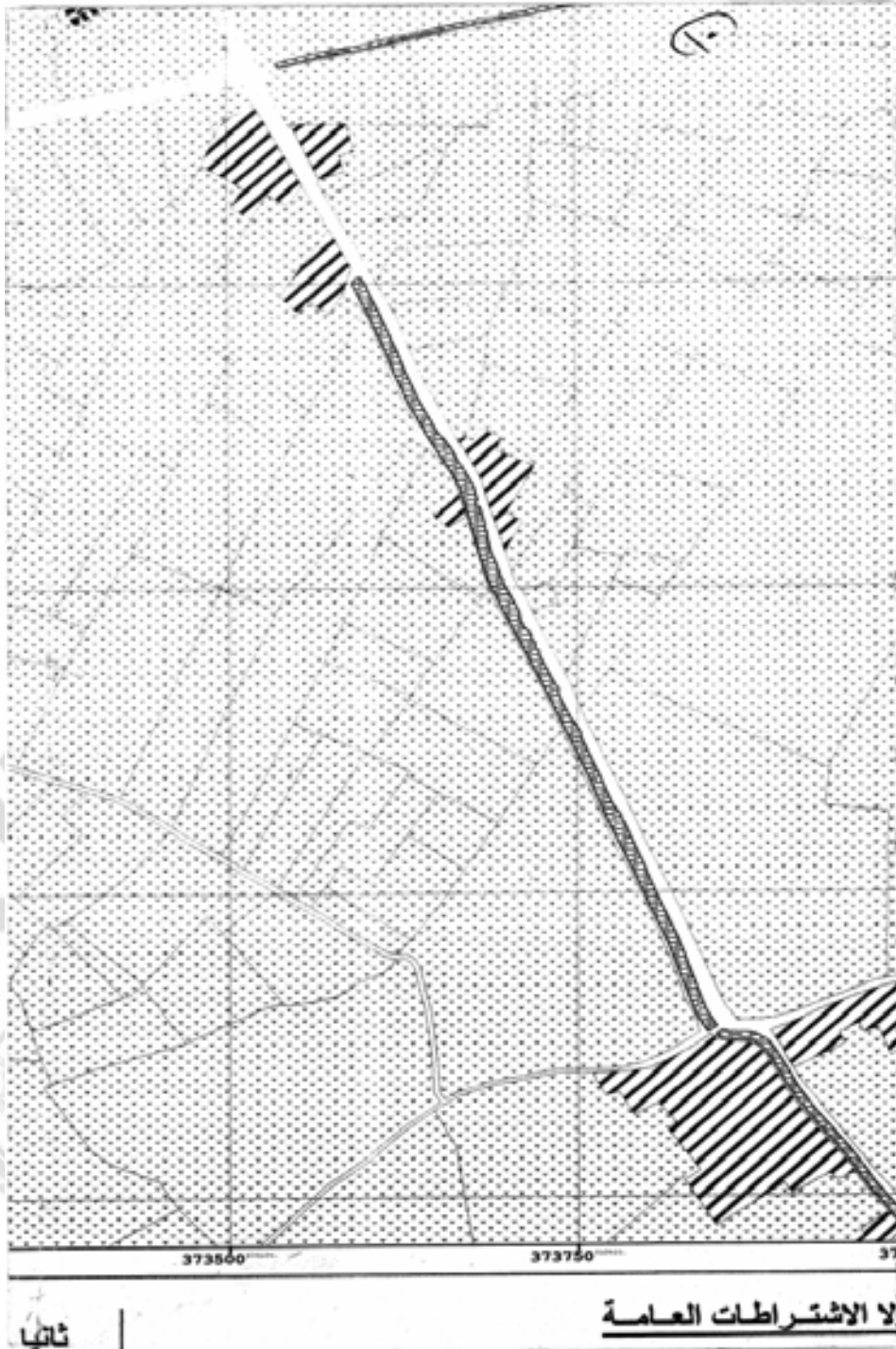




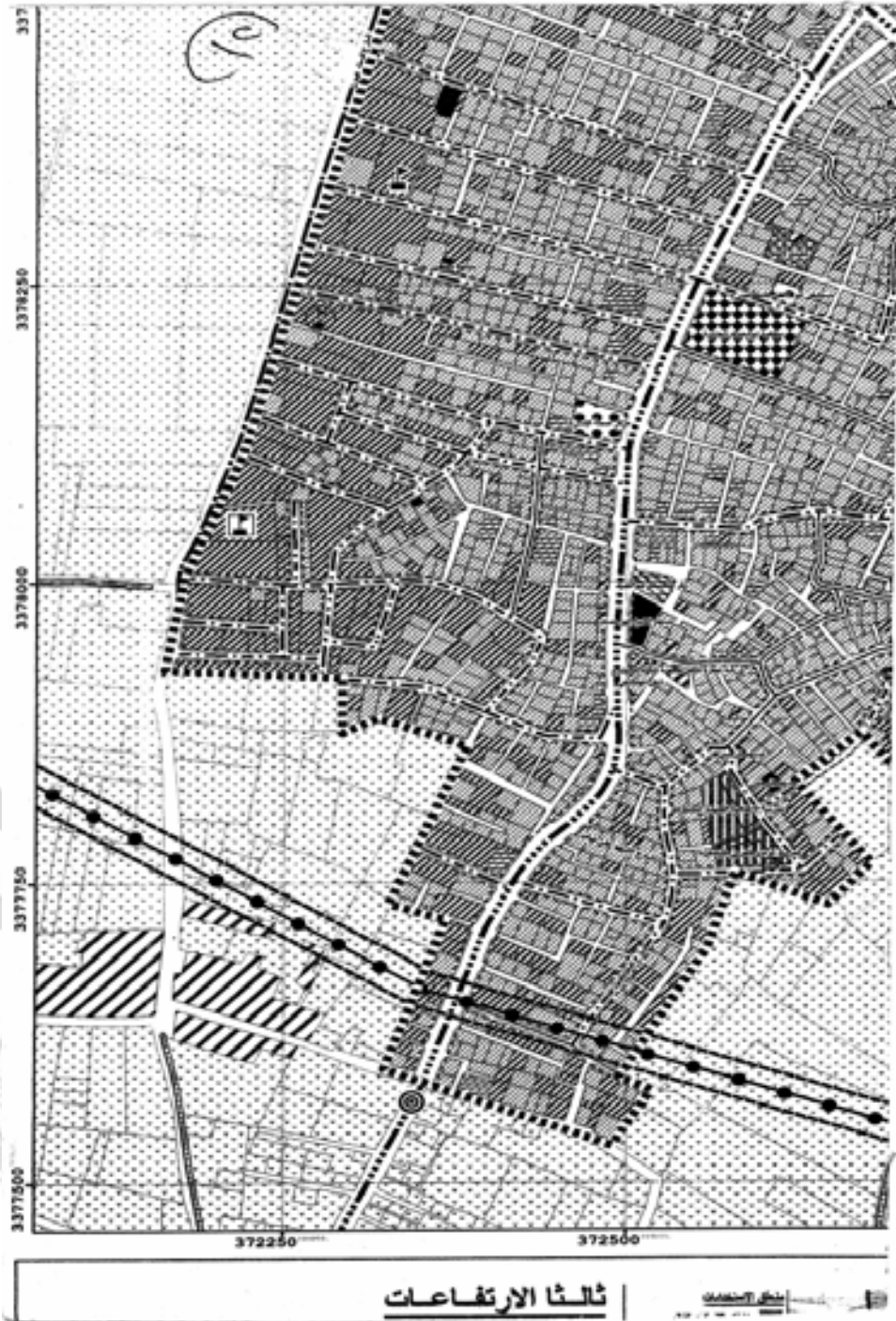












١
٢
٣
٤
٥
٦

الإدارة المركزية للملكية والنصراف بوزارة الزراعة - وزارة الدفاع - وزارة السياحة - هيئة الطيران المدني - ... الخ) وأي جهات أخرى لها اشتراطات خاصة بالمنطقة على الإدارة العامة للأموال بالاشتراك مع الجهات المعنية مراجعة أراضي أملاك الدولة والمشاع إن وجدت مع تحصيل فرق السعر نتيجة تغير الاستخدام

١١

رئيس مجلس المدينة
دكتور / علاء الدين محمد عبد الحميد

مدير الإدارة الهندسية
لمدينة أبو حماد

مدير إدارة التخطيط
والتنمية العمرانية بالمحافظة

سكرتير عام المحافظة
الاستاذ / سعد القرماعي

يعتمد
محافظ الشرقية

الاستاذ الدكتور / ممدوح غراب

استعمالات الأراضي	
اراضي خدمات	
سكني	
(سكني + سكني)	
تجاري	
ديني	
تعليمي	
صحي	
اجتماعي	
ثقافي	
إداري	

وزارة الدفاع
الهيئة الهندسية للقوات المسلحة
وزارة التنمية المحلية
مشروع المخطط التفصيلي للمدن
مدينة: أبو حماد
مركز أبو حماد - محافظة الشرقية

وصف المنطقة	رقم المنطقة
١	
٢	
٣	
٤	
٥	
٦	
٧	

١٤٢

-الالتزام بالمعايير والأسس الخاصة بالمناطق السكنية الواردة
اتون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 1982
بإحته التنفيذية وكذلك قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء الصادر
القانون رقم 119 لسنة 2008م لتعديل قانون رقم 106 لسنة 1976م
إلى بقانون في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولاحته التنفيذية الصادرة
رار وزير الإسكان والتعمير رقم 237 لسنة 1977م، وتعديلاته ولاحته التنفيذية

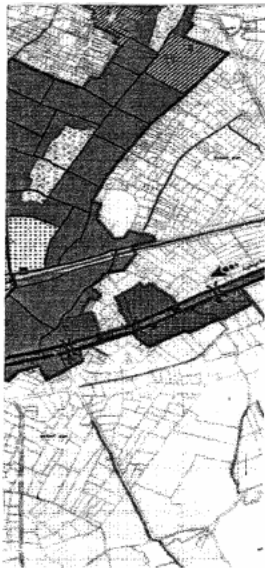
-عدم السماح بالبناء خارج حدود الحيز العمراني المعتمد 2032 للحفاظ على
راضى الزراعية المحيطة

-أقل عرض للطرق داخل الكتلة العمرانية القائمة 8 متر وبالنسبة للطرق
ى ليس لها خطوط تنظيم معتمدة 6 متر
بقا للقرار الوزارى رقم 200 لسنة 2010

-الحد الأدنى لعروض الطرق بمناطق الامتداد 10 امتار.

-يقاس ارتفاع المبنى من منسوب منتصف محور الطريق
ى من منسوب الرصيف امام المبنى.

المشروعات الخدمية المقترحة		مقترحة
بيت ثقافة		حرفي
مستشفى عام		صناعي
مكتب بريد		منطقة عسكرية
وحدة خدمة مجه		مرافق
مدرسة ابتدائي عام		خدمات رياضية
مدرسة اعداي عام		خدمات زراعية
مدرسة ثانوي عام		خدمات اتصالات
مدرسة ثانوي تجاري		خدمات مدنية
		خدمات مصرفية
		مقابر
مشروعات البنية الأساسية		
تطوير		
تطوير مداخل المدينة		
تطوير موقف نقل جماعي اقليمي		
تطوير		
خزان		
خزانات		



نسبة البناء	الاستخدام	وصف المنطقة
١٠٠% مع مراعاة ما ورد بقانون البناء ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية	سكني - سكني تجاري - سكني مختلط - خدمي	مناطق الإسكان قديم
		مناطق خدمية قديمة
		منطقة وسط المدينة
		مناطق الإسكان
٨٠%		مناطق إعادة تخطيط
١٠٠%		مناطق سكنية حرفية
١٠٠% مع مراعاة ما ورد بقانون البناء ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية	سكني حرفي	مناطق ذات طبيعة خاصة
حرم الضغط المتوسط ١٥ متر لا يسمح بالبناء	منطقة خضراء	

المداخل واتجاهات الطرق

اتجاهات مزدقات

كباري نفق

الحيز المعتمد

خط الضغط المتوسط

حرم الضغط المتوسط

الأراضي الزراعية

ملحوظة هامة:

عند التعامل مع الأراضي بمناطق
بالوحة المعتمدة من الجهات المختصة

شبكة الطرق المقترحة

خطوط المسكة الحديد

- طريق اقليمي كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 25م
- طريق شرياني كما هو بالطبيعة و يعرض لا يقل عن 20م
- طريق شرياني كما هو بالطبيعة و يعرض لا يقل عن 15م
- طريق تجميعي كما هو بالطبيعة و يعرض لا يقل عن 12م
- طريق تجميعي كما هو بالطبيعة و يعرض لا يقل عن 10م
- طريق محلي كما هو بالطبيعة و يعرض لا يقل عن 8م
- طريق محلي كما هو بالطبيعة و يعرض لا يقل عن 6م

ة

وقف نقل جماعي داخلي

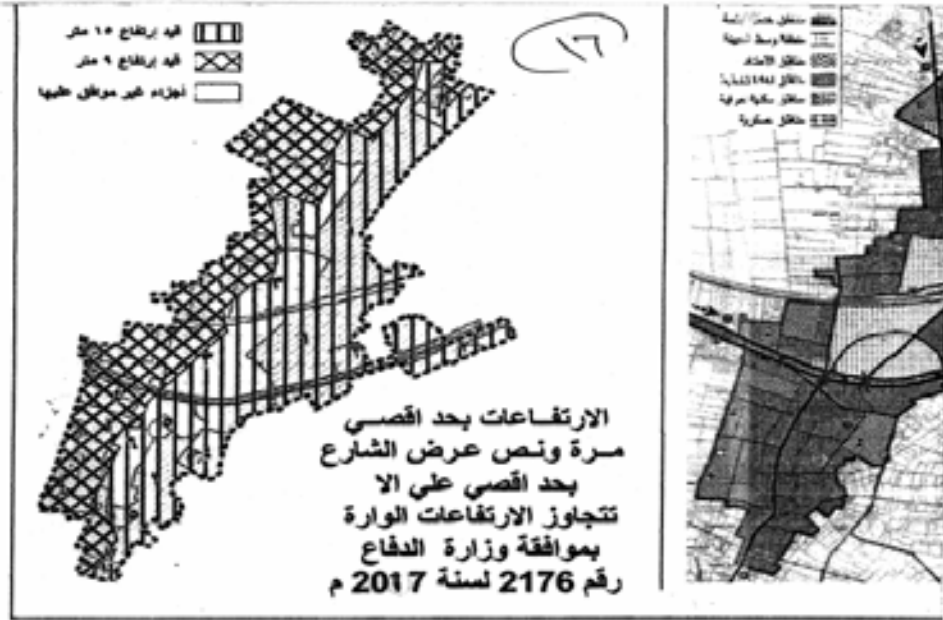
لوي مقترح

علوية قائمة



هندسة طمس طرس
م. ر. د. ر. ت.

توقيع



<p>المكتب الاستشاري</p> <p>GID DESIGN مجموعة التصميمات المتكاملة بإدارة GROUP OF INTEGRATED DESIGN مجالس معتمدة - مصر الجديدة - مصر الفنية ١١٤١٠٠١٠ - ١١٤١٠٠١٠ - ١١٤١٠٠١٠</p>		<p>●●●●> مدخل رئيسي</p> <p>●●●●> مدخل فرعي</p> <p>تجمعات عمرانية مجاورة المجاور المعانيه الرصيف</p>
<p>اسم اللوحة</p> <p>المخطط التفصيلي</p>		
<p>الشمال</p> <p>N</p>	<p>مقياس الرسم</p> <p>1:3,000</p> <p>0 30 60 120 180 240 Meters</p>	<p>الامتداد على أطراف الحد بحد بالحد</p>

محافظه الدقهلية

قرار رقم ٦٧٧ لسنة ٢٠٢١

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المشكله بقرار

المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم الموافق ٢٠٢١/١٠/ ؛

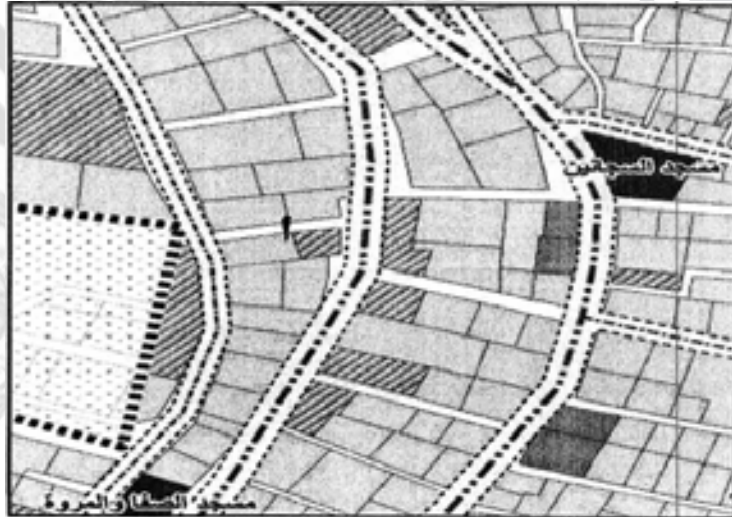
ووفقاً لما ارتأيناه تحقيقاً للصالح العام ؛

قررنا :

مادة ١ - تعدل المخططات التفصيلية لقرية سنفا التابعة لمركز ومدينة ميت غمر

على النحو التالي :

يتم إرجاع الشارع المحدد برقم (١) ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد للقرية كما هو موضح بالرسم .

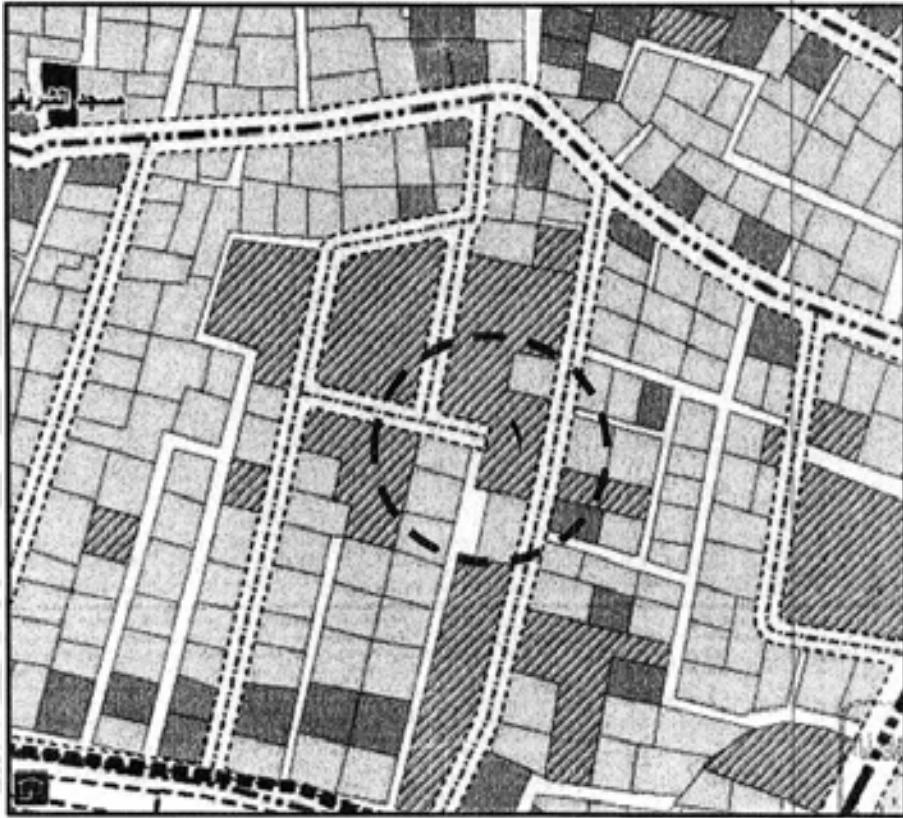


المخطط التفصيلي لقرية سنفا

مادة ٢ - تعديل المخططات التفصيلية لقرية كفر المحمدية التابعة لقرية

ميت يعيش التابعة لمركز ومدينة ميت غمر على النحو التالي :

يتم إلغاء جزء الشارع رقم (١) ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد للقرية كما هو موضح بالرسم .



المخطط التفصيلي لقرية كفر المحمدية

مادة ٣ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في /١٠/٢٠٢١ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٤ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٥ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٤/١١/٢٠٢١

محافظ الدقهلية

الدكتور/ أيمن مختار



صورة الدكتور/ أيمن مختار
المطابق لملف الأمانة العامة
لجنة التخطيط والتنمية العمرانية

الهيئة العامة للاستعلامات

قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٢١

بتعديل لائحة العاملين بمكاتب الإعلام بالخارج

الصادرة بقرار وزير الإعلام رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية ،
ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة
للاستعلامات ؛
وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٢ بنقل تبعية الهيئة
العامة للاستعلامات إلى رئاسة الجمهورية ؛
وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن تولى رئيس
مجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات الاختصاصات المالية والإدارية وغيرها
المنصوص عليها فى القانون واللوائح المقررة للوزراء ، لحين صدور قرار من
السيد رئيس الجمهورية بتشكيل مجلس إدارة الهيئة ؛
وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٧ بتعيين السيد/
ضياء يوسف رشوان أحمد - رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات ؛
وعلى قرار السيد وزير الإعلام رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار لائحة العاملين
بمكاتب الإعلام بالخارج ؛

وعلى ما وجه به السيد رئيس الجمهورية فى خطاب رئاسة الجمهورية رقم (١٢٤٥٠) فى ٢٠١٩/١١/١٣ الموجه إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بشأن إعادة هيكلة المكاتب الفنية بالسفارات المصرية بالخارج ؛

وعلى أعمال اللجنة المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٠١٩ والمكلفة بوضع معايير اختيار العاملين بالمكاتب الفنية بالسفارات المصرية بالخارج ، واختيار المرشحين قبل اعتماد سفرهم للخارج ؛

قرار :

المادة الأولى - تلغى المواد أرقام (٥)، و(٧)، و(٨)، و(١١) من لائحة العاملين

بمكاتب الإعلام بالخارج الصادرة بقرار وزير الإعلام رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣

المادة الثانية - يستبدل نص المادة (١) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"يكون إنشاء مكاتب الإعلام بالخارج بقرار من مجلس إدارة الهيئة مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ٢٠١٢"

المادة الثالثة - يستبدل نص المادة (٣) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"تتكون هيئة مكتب الإعلام بالخارج من الفئات الآتية أو بعضها طبقاً للمقررات الوظيفية لكل مكتب :

- . ملحق إعلامى .
- . ملحق إدارى .
- . عمالة محلية .

المادة الرابعة - يستبدل نص المادة (٤) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"يشترط فيمن يتقدم لخوض الاختبارات والمراحل التالية من أجل التأهيل والترشيح لشغل إحدى الوظائف الواردة فى المادة (٣) من هذه اللائحة (باستثناء العمالة المحلية) ما يلى :

(أ) أن يكون من بين العاملين الدائمين بالهيئة العامة للاستعلامات وأن يكون بالخدمة فعلياً عند التقدم بطلبه .

(ب) ألا تقل كفايته فى آخر سنتين قبل التقدم بطلبه عن تقدير ممتاز .

(ج) أن يكون قد أمضى مدة خدمة فعلية بالهيئة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه أو نقله إلى الهيئة كما يشترط أن يكون قد أمضى هذه المدة في وظيفة من نفس المجموعة النوعية المطلوبة للوظيفة المتقدم لها .
وبالنسبة للعاملين العائدين من الانتداب أو الإعارة لجهة أخرى ، وكذلك العائدين من الإجازة بمرتب أو بدون مرتب لأى غرض ، يشترط قضاء مدة خدمة فعلية متصلة بالهيئة تعادل مدة ماثلة لمجموع مدد الندب أو الإعارة أو الإجازة بمرتب أو بدون مرتب بحد أقصى ٣ سنوات .
ولا تحتسب مدد الإعارة أو الندب أو الإجازات المشار إليها عند احتساب مدد الخدمة الفعلية المطلوبة ضمن شروط هذه اللائحة .

(د) ألا يكون قد سبق إحقاقه للعمل بالمكاتب الإعلامية بالخارج لمدة عام أو أكثر .

(هـ) بالنسبة لشروط الوظيفة والمجموعة النوعية المتقدم لها :

١- بالنسبة لوظيفة ملحق إعلامي :

أن يكون من بين شاغلي المستوى الوظيفي الأولى أ فما دونه من مجموعتي إعلام - ترجمة .

٢- بالنسبة لوظيفة ملحق إداري :

أن يكون من بين شاغلي المستوى الوظيفي الأولى أ فما دونه من المجموعات النوعية لوظائف : التنمية الإدارية - التمويل والمحاسبة - الإحصاء والرياضيات - القانون .

٣- بالنسبة للعمالة المحلية :

يتم تحديد أعدادها والقيمة المالية للتعاقد معها بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة وفق المقررات المخصصة لكل مكتب وبعد الرجوع للهيئة والحصول على الموافقات الأمنية .

(و) أن يجتاز الاختبارات التحريرية والشفوية التي يقررها رئيس مجلس

إدارة الهيئة .

وتشمل هذه الاختبارات مدى إجابة واستخدام لغة أجنبية واحدة على الأقل تتناسب مع العمل فى الدولة المتقدم للعمل بها ، كشرط أساسى لجميع المرشحين ، وقياس قدراته فيما يخص الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية والإقليمية والدولية ، والمهارات الإعلامية اللازمة للعمل بدولة المقر وكذلك مهارات استخدام الحاسب الآلى والإعلام الإلكتروني ، الحديث ، والقدرات الشخصية كالقدرة على التواصل وإدارة الندوات ، وإجراء اللقاءات الإعلامية وكذلك القدرات التنظيمية ، والإلمام بقواعد المراسم والعمل الدبلوماسى ، إضافة إلى المهارات فى مجال الشؤون المالية والإدارية بالنسبة للملحقين الإداريين . ويتم إعداد قائمة الترشيحات بواقع من (٢) إلى (٥) مرشحين لكل وظيفة شاغرة على حدة لخوض المراحل التالية من المنافسة ، ويتم إلحاق هؤلاء المرشحين بالدورات التدريبية المتخصصة لإعداد المرشحين للعمل بالخارج ، ومن يجتاز هذه الدورات بنجاح ، يتم تقديم أسمائهم إلى كل من مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية . ثم تصدر قرارات الإلحاق من رئيس مجلس إدارة الهيئة لمن يجتاز الاختبار الشخصى النهائى بالهيئة ، بينما تنتهى أية مراكز قانونية لبقية المرشحين بشأن العمل بالمكاتب الإعلامية بالخارج وعليهم التقدم لمسابقات أخرى إذا رغبوا فى العمل بهذه المكاتب".

المادة الخامسة - يستبدل نص المادة (٦) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"يكون إلحاق الملحقين الإعلاميين والإداريين بالمكاتب الإعلامية بالخارج بقرار من مجلس إدارة الهيئة مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ٢٠١٢ وذلك لمدة عام واحد، ويجوز تمديد مدة الإلحاق بحد أقصى عام واحد آخر ، وفى كل الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة إلحاق أى من

العاملين بمكاتب الإعلام بالخارج طوال مدة خدمته حتى بلوغ سن التقاعد عن عامين اثنين ، على أن تصدر حركة التنقلات من وإلى الخارج مرة واحدة في شهر مارس من كل عام بحيث يتم تنفيذها في الفترة من أول يوليو حتى آخر أغسطس إلا إذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك" .

المادة السادسة - يستبدل نص المادة (٩) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالي :
"يجوز في حالات الضرورة التي يقدرها رئيس مجلس إدارة الهيئة ، إعادة إلحاق من سبق إلحاقه للعمل لمدة عام أو أكثر بالمكاتب الإعلامية بالخارج ، وكذلك إلحاق عناصر من ذوى الخبرة من خارج الهيئة وفق الضوابط الآتية :
عدم وجود عناصر مناسبة أسفرت عنها الاختبارات الواردة في الفقرة (و) من المادة (٤) .

إعفاء هؤلاء من شرط اجتياز الاختبارات التحريرية والشفهية المنصوص عليها في المادة (٤) من هذه اللائحة .

ان تتناسب خبراتهم وتخصصاتهم مع الوظائف المتاحة في المكاتب الإعلامية .
الالتزام بمدد الإلحاق المنصوص عليها في المادة الخامسة الواردة في هذا القرار .
المادة السابعة - يعاد ترتيب أرقام المواد بعد الحذف والتعديل ليكون مجموع مواد اللائحة "تسع" مواد .

المادة الثامنة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٤/١١/٢٠٢١

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

ضياء رشوان

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

٢٥٤٦٠ / ٢٠٢١ - ٢٠٢١/١٢/٧ - ٢٠٨٤